MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

Middle East Journal of Legal and Jurisprudence Studies

Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN 2710-2211 (Print)
ISSN 2788-4694 (Online)

مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

العلاقة بين التطور الاقتصادي والتحول الديمقراطي

د. معد صالح حسن العبيدي[1]، م.م. روزان صباح نوري[2]

[1]دكتوراه علوم سياسية، نظم سياسية وسياسات عامة، جامعة الإمام جعفر الصادق(ع) فرع كركوك، كركوك، العراق.
[2]ماجستير قانون، قسم القانون، جامعـــة الإمام جعفـر الصـــادق(ع)، فرع كركوك

استلام البحث: 19/03/2022 مراجعة البحث: 28/05/2021 قبول البحث:19/06/2021

ملخص الدراسة :

تعتبر العلاقة بين مستوى تقدم النظام السياسي واستقرار الحكم الديمقراطي من جهة، وبين مستوى التقدم الاقتصادي من جهة أخرى، من العلاقات المتشابكة التي تثير اهتمام كثير من الباحثين في كل من العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية، حيث تعتبر هذه العلاقة تبادلية. فالانتعاش الاقتصادي لبلد ما يساعد على استقرار النظام السياسي فيه. بينما تؤثر المشاكل الاقتصادية سلبا على درجة قبول الشعوب لنظم الحكم السائدة في بلادها، ومن جانب آخر، فإن الاستقرار السياسي يساعد على الانتعاش الاقتصادي بينما يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى تعثر الأداء الاقتصادي للبلد. ومنذ العقود الأخيرة للقرن العشرين تشهد العديد من الدول العالم تحولات اقتصادية وسياسية. فعلى الصعيد الاقتصادي تمثلت هذه التحولات في الاتجاه نحو الأخذ بآلية اقتصاد السوق الحر ونبذ اقتصاد التخطيط المركزي. أما على الصعيد السياسي فقد تحولت العديد من الدول من النظم ذات النزعة السلطوية نحو النظم الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية والانتخابات البرلمانية وتوسيع المشاركة السياسية. وتكمن أهمية البحث في كونه محاولة لتفسير طبيعة العلاقة بين التحولات الاقتصادية والتحولات السياسية، من خلال السعي إلى الإجابة على عدد من التساؤلات التي تدور حول الإطار السياسي الملائم لعملية التنمية، وحول العلاقة بين التحول الاقتصادي والتحول السياسي.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، النظام السياسي، التطور السياسي، التنمية السياسية، التطور الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

Abstract

The relationship between progress and stability of state and the economic progress of it is one of the important and interesting matters for researchers of economic and political science and that's why we consented our study on the matter . And in order to cover these important aspect in our study we designed a suitable outline containing three themes a preface and an ending in order to find answers to the questions raised from the main assumption of the study. the first about political development, the second about economic development, the third about the relationship between economic and political development theoretically We come to the conclusion that this study answer to the questions motioned is that there is a relationship between development and democracy but it’s not a must and this relationship is on one direction that is economic development lead to democracy.

Keywords: Progress, stability, economic progress, political development, economic development, relationship between development and democracy

CC BY

مقدمـــــــــــة

تعتبر العلاقة بين مستوى تقدم النظام السياسي واستقرار الحكم الديمقراطي من جهة، وبين مستوى التقدم الاقتصادي من جهة أخرى، من العلاقات المتشابكة التي تثير اهتمام الباحثين في العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية، حيث تعتبر هذه العلاقة تبادلية. فالانتعاش الاقتصادي لبلد ما يساعد على استقرار النظام السياسي فيه. بينما تؤثر المشاكل الاقتصادية سلبا على قبول الشعوب لنظم الحكم في بلادها، ومن جانب آخر، فإن الاستقرار السياسي يساعد على الانتعاش الاقتصادي والعكس صحيح. وتكمن أهمية البحث في محاولته تفسير طبيعة العلاقة بين التحولات الاقتصادية والتحولات السياسية، من خلال الإجابة على التساؤلات التي تدور حول الإطار السياسي الملائم لعملية التنمية، وحول العلاقة بين التحول الاقتصادي والتحول السياسي.

إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول التأثير المتبادل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، من خلال الإجابة عن أثر الاطار السياسي على التنمية وما هي أكثر المتغيرات السياسية تأثيرا في التنمية ؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من افتراض أن التطور الاقتصادي يفضي إلى الديمقراطية. فعندما تتحقق التنمية الاقتصادية في إطار نظام سياسى تسلطي، فإن هذا النظام سيمتلك الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية. مما يستدعي تحقيق اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرار التنمية. فالتنمية الاقتصادية توسع نطاق الاقتصاد القومي فتصعب إدارته مركزيا، فهناك علاقة تبادلية بين النظامين الاقتصادي والسياسي ولكنها غالبا ما تكون في اتجاه التأثير على النظام السياسي. هذه الافتراضات تتطلب الإجابة على عدة تساؤلات لعل **أهمها:** هل هناك علاقة بين التحول الاقتصادي والتحول السياسي؟ هل هما متلازمان؟ أم ان التحول الاقتصادي يسبق التحول السياسي؟ هل ان التحول السياسي شرط لنجاح التحول الاقتصادي ؟

منهجية الدراسة:

لقد اعتمدنا عدة مناهج بحثية منها، المنهج السلوكي، والتاريخي، والوظيفي، للإلمام بأكبر قدر ممكن من المعلومات التي توضح طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي. وقد حاولنا إيجاد نوع من الترابط بين هذه المناهج للخروج بنتائج دقيقة توخيا للفائدة والرسالة العلمية.

هدف البحث:

إن هدف البحث هو بيان طبيعة العلاقة بين النظام الاقتصادي والنظام السياسي. ذلك ان دراسة طبيعة هذه العلاقة تكشف وجود ترابط بين التحول الاقتصادي والتحول الديمقراطي من عدمه.

هيكلية البحث:

تتكون هيكلية البحث من ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يأتي :

أ- **المبحث الأول:** يتناول التنمية السياسية من حيث المقومات والأدوات والمعوقات والمؤشرات.

ب- المبحث الثاني: يتناول التنمية الاقتصادية من حيث المستلزمات والمؤشرات .

ج- المبحث الثالث: يتناول العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:
التنمية السياسية

بداية نشير إلى وجود علاقة عميقة بين التنمية والسياسة، فالتنمية السياسية احدى عناصر الفعل التنموي المختصة بتنمية النسق السياسي في المجتمع المتخلف، فضلا عن وجود صلات أخرى يمكن تلمسها إذا ما عرفنا ان خيار التنمية هو بالأساس مشكلة سياسية[1]. فالتنمية في جوهرها تخطيط، والتخطيط هو إرادة سياسية تنبع من مفهوم الاختيار من جانب، والفاعلية النظامية من جانب آخر. وعليه يمكن وضع اليد على الجانب السياسي للمشكلة الإنمائية والذي يمثل جوهر التطور الاقتصادي، وأن المشكلة الإنمائية في جوهرها خلق لإرادة التعامل السياسي[2]. وتستند أهمية العلاقة بين الفعل التنموي الشامل والفعل التنموي السياسي الفرعي إلى كون الأخير هو احد الأفعال التنموية الفرعية المتخصصة المكونة للفعل التنموي الأشمل من جهة ويشغل مركز الصدارة بين مجموعة الأفعال التنموية الفرعية الأخرى من اقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية[3].

أولا: مقومات التنمية السياسية: يتعلق مفهوم التنمية بالبنى والمؤسسات والثقافة والقيم، مما يعني وجود ترابط بين الإنسان والبيئة، لذا يفترض أن تتطور المؤسسات بنفس درجة تطور الوظائف أو الحاجات الإنسانية لكي يتمكن الإنسان من التحكم بالبيئة من خلال التعاون بين عناصر المجتمع, وهذا النمط الجديد من العلاقات الإنسانية أحدث تحولات تكنولوجية في مجال التصنيع والتنمية والاتصال[4]. ويتركز أثر التحديث والتنمية على الكيانات السياسية في فرضيتين لـ (كارل دويتش) الأولى: ترى أن التحديث يسهل اندماج المجتمعات ذات الخصائص المتشابهة لكنه يفكك المجتمعات المفتقرة لمثل هذا التجانس. أما الفرضية الثانية فترى أن التطور السياسي هو محصلة للعلاقة بين أعباء الدولة وإمكاناتها، فإذا كانت الإمكانات اكبر من الأعباء تطورت ونمت الدولة، وإذا كانت الإمكانات اقل من الأعباء تخلفت الدولة[5]. وتتسم المجتمعات الحديثة بالتباين والتخصص على صعيد البنى والمؤسسات ونشاطات الإنسان عبر التحرر من الأطر المقيدة لعلاقات القرابة أو الطائفة أو الطبقة، لان التنمية السياسية ترتبط بتطور مؤسسات السوق في الحياة الاقتصادية وبظهور آليات التعددية الحزبية في اطار الحياة السياسية، وباعتماد التصويت لاختيار الهيئات الدستورية أو عند اتخاذ القرارات[6].

إن عملية التنمية السياسية تتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي :

1- مأسسة السلطة: أي بناء سلطة علمانية قومية تحقق المساواة بين أفراد المجتمع دون تمييز، مع إقامة نظام قانوني مبني على احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام وفقا للكفاءة والقدرة على الإنجاز مما يؤدي إلى ظهور وظائف سياسية متباينة وخلق

[1]- د. حامد ربيع : الظاهرة الإنمائية والتطور الوحدوي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 3- السنة 1، بيروت ، أيار 1990، ص117.

[2]- طه ياسين رمضان وآخرون : مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، جامعة بغداد، بغداد 1990 ص 117.

[3]- د. محمد المجذوب : الإنماء والأنظمة السياسية العربية ، مجلة قضايا عربية ، العدد 3 السنة 6 بيروت – 1979.

[4]- د، رغيد الصلح : التعددية السياسية والثقافية ، مجلة الدستور ، بيروت ، 21 تشرين أول 1988، ص 37.

[5] -Karl w. DEUTSCH : Nationalism and social communication mass, The free press New York 1957 -p.4

[6]- د. غسان سلامة : نحو عقد اجتماعي عربي جديد . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987 ص 30.

بنى متخصصة لممارسة هذه الوظائف، فضلا عن توسيع المشاركة السياسية مما يساعد في بناء دولة المؤسسات، التي تتسم بعدم الخضوع للسلطات أو المؤسسات الدينية أو للزعامة الملهمة[7].

2- الاستقرار والمشاركة السياسية: إن تحقيق الاستقرار يتطلب ايجاد مؤسسات سياسية، والسماح بتأسيس الأحزاب التي تعمل على تنظيم المشاركة السياسية والحد من العنف والفساد، كونها توسع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة، واختيار الأشخاص للمناصب الرسمية. فكلما تقدم النظام السياسي ازدادت البنى مما يستدعي إيجاد منظمات سياسية تساعد على ضمان الحرية وتأسيس السلطة الديمقراطية.

3- النظام العام(التباين في الوظائف السياسية): إن المهمة الأساسية للنظام هي توفير الاستقرار السياسي وهو أبرز معايير التمييز بين الدول الديمقراطية والديكتاتورية. فالديمقراطية تستلزم الفصل بين الأدوار السياسية وظهور المؤسسات لتأدية الوظائف المختلفة، إذ تتباين الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، أما في الجانب السياسي فيظهر التباين بين الحزب وجماعات المصالح والنقابات[8]. إن النظام السياسي الليبرالي حسب نظرية التعددية يقيد سلطة النخبة الاقتصادية، بفعل خضوعها إلى مجموعات متباينة المصالح ومتنافسة لا تستطيع أي منها احتكار السلطة بل هناك توزيع للأدوار في الحكومة والإدارة والأحزاب والشركات ومنظمات العمل والمؤسسات التعليمية والثقافية[9]. وهناك جانبين في النظرية التعددية:

الأول: اعتبار السلطة رهينة بالموقف، أي ان المجموعات المتنافسة تمارس السلطة طبقا لمصالحها.

الثاني: فيعتبر السلطة غير تراكمية، أي أنه ليس بإمكان طرف أن يحصل على السلطة خارج مجال نفوذه.

ثانيا: أدوات التنمية السياسية: 1- الأيديولوجية: هي عبارة عن برنامج للعمل ومسوغات نظرية لهذا البرنامج. وتتضمن الأيديولوجية المتعلقة بالتحديث والتنمية خصائص مشتركة تتمثل في اعتبارها رد فعل لحالة التبعية من خلال إدانة الاستغلال المؤدي للتخلف التكنولوجي والاقتصادي من جهة والعمل على تمجيد الاستقلال من جهة أخرى. كما تتسم بظهور الأفكار الوحدوية كبديل عن التجزئة، وتساهم في تحقيق تحول نفسي يضمن التوافق في الوعي الاجتماعي للأفراد وتؤكد على أهمية الإيمان بظهور قائد قومي يحقق وحدة الوعي السياسي للامة[10]. وتعتبر الأيديولوجية عنصرا جوهريا في النظم السياسية كونها الأساس الذي ترتكز عليه مؤسسات النظام, والذي يبين أهدافها ودوافعها, مما يعني وجود علاقة تبادلية وتفاعلية بين المؤسسات والأيديولوجية التي لابد لها أن ترتبط بالسلطة لتكون فاعلة وتأخذ طابعا سياسيا, فجوهر الأيديولوجية السياسية يكمن في النزوع للسلطة [11].

2- الأحزاب السياسية: تعد الأحزاب إحدى أدوات التنمية السياسية في المجتمعات التقليدية الساعية للتحول إلى مجتمعات حديثة وذلك من خلال تحديدها لطبيعة الدولة الجديدة وتوجيه الاقتصاد الوطني وتنظيم البنى الفوقية السياسية وتغيير البنى الاجتماعية

[7]- د. على الدين هلال : التنمية السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1979 ، ص 64.

[8]- د. غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الكتب للطباعة ، بغداد ،1993، ص 80.

[9]- د. المصدر نفسه، ص 91.

[10]- جورج بالانديه : الأنثروبولوجيا السياسية , مركز الإنماء القومي , بيروت , 1989 ص 137 .

[11]- د. محمد علي محمد : أصول الاجتماع السياسي , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 1989 الجزء الثالث ، ص 192.

CC BY

التحتية [12]. والأحزاب قادرة على التغيير بفعل تأثيرها في القوى الاجتماعية التي تمثلها ومن ثم قدرتها على بلورة المصالح العامة للمجتمع ومن ثم السياسة والخيارات العامة لكي تتحول إلى عنصر من عناصر الاستقرار السياسي[13]. إن التحديث يعبئ أفراد المجتمع مع ظهور مهمات اجتماعية – سياسية جديدة وبذلك يأخذ المجتمع شكلا تعدديا يعكس التنوع الثقافي وهذه الجماعات أما ان تستوعب في اطار النظام السياسي أو تصبح بؤر مناهضة للنظام، وهنا يبرز دور الأحزاب في تنظيم وتوسيع المشاركة السياسية, لذلك يفترض إيجاد مؤسسات سياسية في بداية عملية التحديث للحد من بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي[14].

3- الجيش والسياسة: ينظر علم السياسة المعاصر إلى الجيش كجماعة مصالح وقيادة بديلة عن القيادة المدنية، ويقوم الجيش بضمان الأمن العسكري وتقديم المشورة للسلطة في قضايا الدفاع ثم تنفيذ قرارات القيادة السياسية لحماية الأمن القومي. وعند غياب العلاقات المتوازنة وضعف شرعية النظام السياسي يبرز الصراع بين المدنيين والعسكريين على السلطة، وأحيانا يفوق تأثير الجيش قدرة السياسيين في تعبئة المجتمع[15].

4-المكتبية المدنية: تساهم المكتبية في تحقيق أهداف التنمية السياسية لإمتلاكها القدرة على تحويل الأفكار إلى حقائق مادية، كما تساهم في تحديد مؤثرات عدم الاستقرار السياسي على قدرات الدول كالمشكلات البنيوية والسلوكية. فالمشكلات البنيوية تتعلق بطبيعة المنظمات والمؤسسات السياسية التي تعتمد في عملها على مجموعة قوانين وأنظمة عقلانية تتصل بقياس درجة الإنجاز والكفاية[16]. وتعمل المكتبية على تحويل المدخلات إلى مخرجات وتحويل السياسات والقرارات إلى سلوك اجتماعي مما يعني أن جوهر عملية التنمية السياسية يكمن في قدرة المكتبية على الاستجابة للمتغيرات، فعندما تكون قادرة على تطبيق القانون واحترام الدستور وتقديم الخدمات للمواطنين يكون موقفها إيجابي والعكس صحيح. وتعاني الدول النامية نقصا في الكوادر الإدارية أدى إلى ضعف فعالية التنظيم والإدارة التنموية، كما ان المكتبية في هذه الدول تركز على بناء الدولة أكثر من بناء المؤسسات التي تمكن من إدارة النظام لخدمة أهداف التنمية السياسية والاجتماعية[17]. كما إنها تتسم بالتقيد بنصية القوانين وضعف قدرتها على التكيف مع تحولات المجتمع مما يعرقل التطور، إن الخلل في بنية المكتبية يقود إلى خلل في العلاقات الديمقراطية والمؤسسات الدستورية مما يشكل مصدرا للصراع السياسي. وقد أكدت التجارب الأوروبية أن حصول المجتمع على الحقوق الديمقراطية والتنظيمية والتوزيع العادل للثروة والملكية وعدم تركيز الثروة في أي نخبة مكتبية محيطة بالسلطة السياسية، كان من مستلزمات نجاح التنمية السياسية[18].

5- الثقافة السياسية: هي منهجية تنظم تفكير الإنسان تجاه المؤسسات في مجال القبول أو الرفض ومعارضة النظام. وتدل الثقافة السياسية على التوجهات السياسية إزاء النظام السياسي وعلى الاتجاهات إزاء النشاط الذي يقوم به الفرد في النظام السياسي[19]. كما أنها تفسر الظاهرة السياسية من خلال فهم سلوكية المجتمع وتشخيص العوامل المؤدية إلى استقرار أو عدم

---

[12]- د. غازي فيصل : مصدر سبق ذكره ، ص132.

[13]- د. أسامة الغزالي : الأحزاب السياسية في العالم الثالث , عالم المعرفة , الكويت 1987 , ص87.

[3]- Samuel P. Huntington: Political Order in Changing Societies, Yale University Press, New Haven, 1968,P.397.

[15]-- د. على الدين خلال : مصدر سبق ذكره، ص 87.

[16]- محمد على محمد : مصدر سبق ذكره ، ص 96.

[17]- احمد رشيد : إدارة التنمية الدول النامية ، مطبعة مدبولي ، القاهرة - 1985 ، ص ص 22-32.

[1]- د. خلدون حسن النقيب : إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية ، في سلسلة بحوث سياسية ، العدد، 11 ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،1988 ،ص 21.

[19]- صادق الأسود: مصدر سبق ذكره، ص327.

CC BY

استقرار الحياة السياسية فضلا عن قيامها بدور المنظم للتبادل السياسي والمتحكم بطبيعة المشاركة بوصفها أداة للاتصال ومنظما لآليات العلاقة بين الإنسان ومؤسسات الدولة في المجتمعات التي لديها ثقافة عامة وثقافات فرعية فعندما تتجانس ثقافات المجتمع الفرعية يتطور المجتمع، واستنادا لمعيار الثقافة السياسية تتم المقارنة بين درجة التنمية السياسية ودرجة تطور المجتمعات السياسية[20].

6-التنشئة السياسية: يعرفها البعض باعتبارها عملية تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة تسهم في زيادة قدرته على أن يتعايش معها سلوكيا[21]. وللتنشئة السياسية أهمية في ربط الفرد بأهداف الدولة وتفاعله مع قرارات السلطة السياسية والمشاركة في صياغة السياسة العامة, وقد اهتمت الدول المستقلة حديثا بالتنشئة السياسية للمساعدة على بناء نظام فكري واقتصادي خاص بكل دولة يحقق تفاعل المواطنين مع النظام السياسي مما يستوجب تغيير القيم وبناء المؤسسات وعقلنة السلطة السياسية.

ثالثا: معوقات التنمية السياسية: 1- أزمة الهوية: وتتعلق بعملية خلق الشعور المشترك بين أفراد المجتمع، وتوجيه ولاءاتهم نحو الدولة الوطنية وليس إلى وحداتهم الاجتماعية الفرعية، وهو ما يتجسد من خلال الإحساس بالمواطنة والانتماء إلى هوية وطنية موحدة بين أبناء الوطن الواحد.

2- أزمة الشرعية: وتدور أزمة الشرعية حول الوصول إلى القبول العام بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف بشرعيتها والرضى عنها, عبر اقتناع المحكومين بالمبررات التي تعتمد عليها هذه السلطة في تفسير احتكارها لحق إصدار القوانين وإدارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاته الخارجية[22].

3- أزمة التغلغل: وتسمى أزمة الإدارة وتدور حول مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة للتغلغل في أجزاء المجتمع بقصد تحريكه وتنفيذ سياسات الدولة فيه. ويتحمل الجهاز الإداري للدولة أعباء هذه المهمة بقصد تاكيد سلطة الدولة وحضورها الدائم وإشعار المواطنين بقدرتها وجدية أنشطتها وكفاءة مؤسساتها. ولتنفيذ سياسات تنموية ذات شأن على الحكومة أن تصل إلى مستوى القرية وأن تمس حياة الناس اليومية[23].

4- أزمة المشاركة: وهي نتيجة تزايد عدد الراغبين في المشاركة في رسم السياسات وصنع القرارات والفعاليات السياسية بكل ما يلقيه ذلك من أعباء على كاهل النظام السياسي لتكييف فلسفته وقوانينه ومؤسساته لاستيعاب هذه الرغبة والاستجابة لها دون إخلال بسلطاته أو تعريض أجهزته لأي تهديد[24]. حيث يؤدي تزايد عدد الفاعلين السياسيين إلى سلسلة توترات تنجم عن عدم التكيف المتبادل مع المؤسسات الموجودة مما يؤدي إلى تزايد عدد جماعات المصالح والأحزاب السياسية مما يثير أهمية بناء أشكال جديدة في العلاقات السياسية .

[20]- د. غازي فيصل : مصدر سبق ذكره، ص153.
[21] - Herbert Hyman : Political socialization , Free press, New York, 1959, P. 25.
[22]- طه ياسين رمضان وآخرون : مصدر سبق ذكره ، ص 124.
[23]- د. صادق الأسود : مصدر سبق ذكره، ص 314.
[24]- د. نبيل السمالوطي: بناء القوة والتنمية السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1987 ، ص ص 175 - 184.

5- أزمة الاندماج: وتتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية والوطنية (الاقتصادية والسياسية والعرقية والدينية والطائفية) وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة, وهذه الأزمة تظهر عادة عند حدوث الاختلال وعدم التوازن بين الفعاليات الرامية إلى حل أزمتي (التغلغل والمشاركة) وعجز تلك الفعاليات عن تحقيق أهدافها[25].

6- أزمة التوزيع: وتدور حول الاختلال في نسب وأساليب توزيع الموارد والثروات والخدمات على المجتمع وأفراده, وتبرز حين تستأثر القلة بثروات المجتمع, وتحرم الغالبية من الحصول على الحاجات الضرورية للحياة. ويمكن حل هذه الأزمة عن طريق تقوية النموذج التدخلي للدولة ومن خلال نمو وازدهار المكتبية الاجتماعية[26].

رابعا: مؤشرات التنمية السياسية: لقد توصل الباحثون إلى مقياس (مؤشر) يعتمد على الجوانب المختلفة للأداء السياسي لنظم الحكم, يمكن استخدامه لقياس درجة التنمية السياسية لهذه النظم خلال فترات زمنية مختلفة. ويعتمد المؤشر على أربعة جوانب أساسية للأداء السياسي تتمثل فيما يلي[27]:

أ- مدى ديمقراطية نظام الحكم وأسلوب تداول السلطة . ب- مستوى الاستقرار السياسي .

ت- مدى تحمل السلطة النقد خاصة من قبل الصحف. ث- مستوى التعددية الحزبية .

ويتم حساب قيمة مؤشر التنمية السياسية لأي دولة في فترة زمنية معينة من خلال مجموعة درجات تحدد توفر أو عدم توفر الخصائص الأربعة التي تميز الحكم الديمقراطي. وهناك (16) بندا, خمسة إيجابية, والأخرى سلبية, فاذا توفر أحد البنود الإيجابية في النظام السياسي للدولة ارتفع مؤشر التنمية السياسية بمقدار الواحد, أما اذا اتصف النظام السياسي بأحد البنود السلبية فينخفض المؤشر بمقدار الواحد. فالقيمة النظرية لمؤشر التنمية السياسية تتراوح بين (- ١١و+5) وكلما زادت قيمة المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى الأداء الديمقراطي.

أ- البنود الإيجابية لمؤشر التنمية السياسية:

1 - وجود دستور للدولة . 2- وجود مجلس تشريعي منتخب شعبيا . 3- رئيس الدولة ينتخب انتخابا شعبيا.

4- رئيس الحكومة يتحدد بموجب الأغلبية البرلمانية. 5- تمثيل أكثر من حزب سياسي في البرلمان .

ب - البنود السلبية لمؤشر التنمية السياسية :

1- وقوع انقلاب أو محاولة انقلاب. 2- وجود حكم عسكري. 3- وجود أحكام عرفية أو إعلان حالة الطوارئ .

4 - حل البرلمان. 5- وقف العمل بالدستور. 6- حظر تشكيل الأحزاب. 7- حظر التعددية الحزبية . 8- سيطرة حزب واحد على أغلبية مقاعد البرلمان . 9- حدوث اعتقالات أو اغتيالات للمعارضة . 10-حدوث اضطرابات أو مقاطعة الانتخابات. 11- وجود رقابة على الصحف وحظر نقد الحكومة[28].

[25]- طه ياسين رمضان وآخرون : مصدر سبق ذكره , ص 124.

[26]- برتران بادي : التنمية السياسية, ترجمة جورج سعادة , مركز الإنماء القومي و بيروت , 1990، ص 60.

[27]- د. ليلى زيني : دراسة كمية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية في عدد من الدول السنوية , مركز الدراسات الآسيوية , جامعة القاهرة , 1997, ص78.

[28]- د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم : (محرران)العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1998، ص79.

CC BY

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية :

المستلزمات والمؤشرات

تهدف التنمية الاقتصادية إلى نقل المجتمع من أوضاع التخلف ليصبح الاقتصاد القومي قادرا على الانطلاق نحو النمو والتقدم. وفي جوهرها هي تنمية البشر والموارد المادية, وأي تحليل سليم لعملية النمو الاقتصادي يجب أن يتناول الجانبين البشري والمادي.

أولا: البعد المادي للتنمية: إن حقيقة المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، تتمثل في عملية موضوعية تبدأ بتراكم قدر من رأس المال يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والأمر يتطلب أربع عمليات موضوعية تشكل جوهر التنمية الاقتصادية **وهي :**

أ- عملية تراكم قدر من رأس المال. ب- عملية تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.

جـ - عملية سيادة الإنتاج السلعي. د - عملية تكوين السوق القومية.

فالمنتجات تعد للتصريف، أي للتحويل إلى نقود في السوق الداخلية التي تمتد من الأرض إلى العمل إلى المنتجات، والتي تتخلص من تفتتها لتصبح سوقا قومية تكون قاعدة تقوم عليها دولة قومية[29]. إن هذه العمليات هي عمليات موضوعية لتنمية القوى المنتجة قد تسلك البلدان المتخلفة فيها سبلا متفاوتة، ومضمونها هو تحويل الطاقات الكامنة إلى متحركة ذاتيا. كما إنها عمليات عامة تشكل الاتجاه العام فحسب على أن تجري في الواقع المباشر طبقا لخصوصية كل بلد[30]. والنظرة المادية للتنمية، تصورها باعتبارها زيادة سريعة في الدخل الفردي تنتشر إلى الأغلبية بشكل فرص عمل وفرص اقتصادية أو تخلق الظروف الضرورية لتوزيع أوسع للمنافع الاقتصادية والاجتماعية للنمو، فزيادة الدخل والعوامل المسببة له هي محور التنمية وأن تحليل التنمية الاقتصادية يجب أن ينصب على التحري عن العوامل المسؤولة عن زيادة الناتج القومي وفهم صلتها السببية بالدخل القومي في نقطة ما من الزمن وعبر امتداد الزمن على السواء[31]. وبعض الدراسات صورت التنمية بأنها انتقال الاقتصاد من حالة السكون إلى توليد وإدامة الزيادة السنوية في ناتجه القومي بمعدل لا يقل عن 7,5%، ثم أصبح مؤشر الدخل الفردي أكثر استخداما للتعبير عن التنمية لأنه يأخذ بالاعتبار قدرة المجتمع على زيادة الإنتاج بمعدلات أعلى من السكان وان مستويات معدلات نمو الدخل الفردي الحقيقي تقيس التحسن في المستوى المعيشي للسكان لأنها تعبر عن كمية السلع الحقيقية والخدمات المتوفرة للاستهلاك والاستثمار[32]. ونلاحظ أن التغير الكمي في الناتج المحلي الإجمالي(النمو) لا يعبر عن التغيرات النوعية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المسببة والمترتبة عن تلك الزيادة وأن المطلوب من الدول النامية هو التأكيد على التغييرات النوعية فضلا عن التغير الكمي. ويمكن حدوث النمو في الاقتصادات المتقدمة دون تغيير في بنيانها الاقتصادي، لتناسقه وتكامله الداخلي. وكذلك عند زيادة الدخل القومي المعتمدة على مصادر الثروة الطبيعية كزيادة إنتاج النفط وغيره[33]. أما إحداث النمو في الاقتصادات غير المتقدمة، فيشترط تغيير الهياكل والتنظيمات الإنتاجية والفنية والاجتماعية وكذلك توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة[34]. ويتضح لنا أن مفهوم النمو جزء من مفهوم التنمية وهو يخص الدول المتقدمة أما

[29]- فؤاد مرسي : التخلف والتنمية ، دار الوحدة ، بيروت 1982، ص 46.
[30]- د. يحيى غني النجار ود. آمال شلاش : التنمية الاقتصادية ، دار الكتب للطباعة ، بغداد، 1991 ص293.
[31]- جيرالد ما ير و روبرت بولدوين : التنمية الاقتصادية ، ترجمة يوسف عبد الله الصائغ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1964 ، ص 41.
[32]- د. يحيى غني النجار ود. آمال عبد الأمير شلاش : مصدر سبق ذكره، ص 294.
[33]- عبد الرحمن يسري : التنمية الاقتصادية ، الدار الدولية ، القاهرة ، بلا سنة طبع ، ص45.
[34] - Kindel Berger : Economic Development, Oxford University press, London, 1965 p. 3

مفهوم التنمية فيخص الاقتصادات النامية. وهناك فهم مشترك لمفهوم التنمية لدى الاقتصاديين يعبر عنه التعريف التالي:(التنمية هي عملية نقل الاقتصاد القومي من وضع متخلف إلى وضع متقدم في كافة مجالات الحياة، متضمنة مستوى ضروريا من النمو الاقتصادي وتغييرا في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وأساليب الإنتاج والبنيان الثقافي الملائم لها)[35]. إن التنمية الاقتصادية تصاحبها زيادة في متوسط دخل الفرد لذا عرفتها الكتابات الاقتصادية التقليدية بأنها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن[36]. إلا أن التغير في هذا المؤشر يعكس المظهر الخارجي الكمي لعملية التنمية لذا فهو ليس كافيا بذاته، أي أن مجرد الزيادة في متوسط دخل الفرد لا تعني التنمية الاقتصادية .

ثانيا: مستلزمات التنمية: تقسم مستلزمات التنمية إلى:-1- عوامل التنمية . ٢- خلق الإطار العام للتنمية .

1- عوامل التنمية : وتشتمل عملية التنمية على عدة عوامل مهمة وهي :

أ- رأس المال: يتصف رأس المال بالندرة في البلدان النامية وبحكم كونه عنصرا في العملية الإنتاجية فأن مستويات الإنتاج ترتبط بمستويات رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية. ويتخذ رأس المال شكل السلع الدائمية المستخدمة لإنتاج سلع استهلاكية أو إنتاجية. وبذلك تصبح السلع الرأسمالية حصيلة تكوين رأس المال الطويل الأجل والتي تتطلب موارد للإنفاق عليها. وفي اقتصاد يتصف بالكفاءة تكون معدلات تكوين رأس المال المرتفعة ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي الممكنة مستقبلا، مشروطة بتخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية في الحاضر[37]. ويشمل تجميع رأس المال ثلاثة أنشطة يعتمد أحدهما على الآخر، وهي:

1- ازدياد حجم الادخارات الحقيقية وترشيد الاستهلاك. 2- وجود جهاز لتمويل وتسليف المستثمرين. 3 - القيام بعملية الاستثمار حيث تستعمل الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية ذلك أن الشحة المادية وغياب العوامل التقنية الضرورية لا يمكن التغلب عليها بمجرد توسيع العرض النقدي[38]. فالمطلوب تجميع رأس مال حقيقي يتطلب ادخارات إضافية واستثمار إنتاجي. لان إدخال وسائل إنتاج أكثر كفاءة أو زيادة رأس المال الاجتماعي أو زيادة الإنتاج، يتطلب المزيد من رأس المال. مما يستدعي تقييد الاستهلاك بتحويل الزيادة في الناتج الكلي نحو زيادة إنتاج سلع رأسمالية تكون بمثابة إضافات جديدة إلى السلع الاستهلاكية، وإن اتباع هذه الوسيلة في الدول النامية يقضي على البطالة المقنعة باستخدام السلع الرأسمالية في تشغيل القوى الفائضة عن حاجة القطاع الزراعي فيزداد الدخل الكلي عن الاستهلاك الكلي والفرق بينهما هو مدخرات مساوية لقيمة التراكم الرأسمالي[39]. ويصعب تحديد مضمون راس المال لصعوبة الفصل بين الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، فالإنفاق على التعليم هو استثمار في رأس المال البشري. إن الميل العام للادخار يعتمد على مستوى الدخل القومي وتوزيعه ووجود المؤسسات المرتبطة بالادخار. علما أن مصدر رأس المال والاستثمار هو الادخار المحلي والمصادر الخارجية.

ب- السكان والعمل: ان انطلاق التنمية يستلزم التفاعل بين نمو السكان والتقدم التكنولوجي وتجميع رأس المال. وترتبط بالتغير في حجم ومكونات السكان عدد من محددات التنمية الاقتصادية كنسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان ونسبة الموجودات الإنتاجية الموفرة لكل عامل ونسبة العاملين فعلا إلى مجموع القوى العاملة والتوزيع المهني والجغرافي للعاملين ومدى كفاءتهم، وحجم الدخل وتوزيعه الجغرافي الذي يعكس حجم السوق ثم نمط الاستهلاك الذي يعكس قيم المجتمع وتقاليده الحضارية[40].

---

[35]- د. عمرو محي الدين : التنمية والتخلف ، دار النهضة العربية بيروت 1977 ص208 .
[36]- د. محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1998 ص 78.
[37]- جيرالد ماير وروبرت بولدوين: مصدر سبق ذكره، ص 77.
[38]- د. خليل حسن : محاضرات في التنمية الاقتصادية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ،1978 ص 70.
[39]- د. يحيى غني النجار ود. آمال شلاش : مصدر سبق ذكره ، ص 216.
[40]- المصدر نفسه، ص 320 .

وطبقا لهذه المحددات فإن عامل السكان يؤثر على مدى ونمط التنمية من خلال الضغط على الموارد الطبيعية المتاحة والمعدات المادية في اقتصاد معين، فضلا عن تعديل معدل استنفاد الموارد الطبيعية والتأثير على معدل تراكم رأس المال من خلال التحولات في سلوك الاستهلاك والادخار والتأثير على نمط تخصص الإنتاج والتجارة الدولية[41]. إن تسريع النمو الاقتصادي يرتبط بقدرة الإنسان على استخدام الاستثمار والاستغلال الأمثل للموارد. مما يتطلب تنمية الموارد البشرية لمواكبة التطور في وسائل الإنتاج[42]. فالتنمية البشرية تمد الإنسان بمعارف تزيد طاقته العملية والإنتاجية. وتعلمه طرق متطورة في العمل والإنتاج. وتعيد تشكيل سلوكه الوظيفي وعلاقاته العامة[43]. مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ورأس المال، وحسن استغلال الموارد الاقتصادية وبذلك يرتفع مستوى دخل الفرد والمجتمع على السواء[44].

جـ – التطور التكنولوجي: أن العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية تتجاوز النظرة الضيقة لارتباط النمو الاقتصادي باستخدام التقدم التقني في الإنتاج إلى تأثيرها على أنماط الإنتاج والاستهلاك والتشغيل ومستوى المهارات، وطبيعة حاجات المجتمع وأنماط السلوك. ويؤثر التطور التكنولوجي على العوامل المتعلقة بالتنمية المادية، من خلال زيادة الكفاءة التقنية لعملية الإنتاج، أي زيادة الإنتاج باستخدام نفس كمية المدخلات. كما يساهم في توفير كمية العوامل المستخدمة في الإنتاج بنسب مختلفة وغالبا ما يكون هذا التطور منحازا إلى أحد العوامل فيترتب على ذلك نمط استخدام للعوامل ذا كثافة رأس مال أو كثافة عمل، وأن الاختلاف في وفرة العوامل النسبية يحدد توجه الاختراعات نحو كثافة عامل معين. وهذا يبرر توجه التطور التكنولوجي في أمريكا خلال القرن 19 نحو تكثيف رأس المال بسبب ارتفاع كلفة العمل نسبة إلى الموارد الطبيعية في حين حدث العكس في بريطانيا[45]. ومن جانب آخر فإن التطور التكنولوجي يزيد من مرونة تعويض عوامل الإنتاج. فعندما تتغير الندرة النسبية للعمل ورأس المال يتغير التناسب بينهما في العملية الإنتاجية وتعبر مرونة تعويض العوامل عن العلاقة بين العمل ورأس المال. ويعمل التغير في الثمن النسبي للعمل أو رأس المال كعامل حث والتغير في توليفة عوامل الإنتاج كاستجابة, ويؤثر التطور التكنولوجي على توسيع حجم الإنتاج وفي تحقيق اقتصاديات الإنتاج الأكبر, لأنه يتطلب حجم أكبر من رأس المال وهو ذا كثافة رأسمالية عالية مما يؤثر على عملية التنمية ويؤدي إلى تغيير جذري في أسلوب الإنتاج السائد[46]. إن التغير التكنولوجي يتسارع في تغيره وانتقاله بين المجتمعات لكن ذلك لا يعني ملائمة عملية الانتقال للدول النامية, فهي عملية تخضع لمؤشرات مهمة مثل الإمكانات التكنولوجية والطاقة التكنولوجية للصناعة القائمة ومستوى التكنولوجيا السائد في الاقتصاد.
د– الموارد الطبيعية: إن ندرة الموارد الطبيعية تجعل عملية التنمية أكثر صعوبة واعلى كلفة. إذ تؤثر زيادة الفائض الزراعي أو التعديني على معدل النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الموجهة في عملية التنمية، وعليه فأن وفرة الموارد بحد ذاتها ليس شرطا لتحقيق التنمية، وترتبط الموارد الطبيعية بعناصر مباشرة لعملية التنمية، مثل إنتاج الغذاء والمواد الأولية للصناعة حينما تكون الصناعة هي قاعدة التنمية أو إنتاج المواد الأولية للتصدير حينما تكون التجارة الخارجية هي القاعدة الرئيسية للتنمية وكذلك توفير طرق المواصلات حينما يكون النقل التجاري هو القطاع الممول للتنمية[47].

2– خلق الإطار العام للتنمية الاقتصادية:

[41] - Kindle Berger: op. cit. pp. 380-381.

[42]- عمرو محي الدين : مصر سبق ذكره ، ص225.

[43]- منصور احمد منصور : قراءات في تنمية الموارد البشرية ، وكالة المطبوعات الكويتية، الكويت ،1979 ، ص195.

[6]- د. منصور الراوي : تنمية الموارد البشرية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية / العدد - 4/ مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربي، البحرين -1985 ص -18.

[1]- Kindle Berger: op. cit., p. 221,

[2]- د. هوشيار معروف: استراتيجية نشر التكنولوجيا في الدول النامية ، مجلة الحكمة ، مطبعة اليرموك ، العدد 10, السية الثانية بغداد -1999 ص ص 81-92.

[47]- خليل حسن خليل : مصدر سبق ذكره ، ص41.

أ- التغيير في المجال السياسي: أن تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي شرط أساسي لخلق الإطار المناسب للتنمية، فالاستعمار ينهب ثروات المستعمرات ويهمل التنمية الاقتصادية فيها، وبتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي تتحقق السيطرة الوطنية على موارد المجتمع ويمكن استغلالها بالشكل الملائم. وتتطلب التنمية الاقتصادية تغييرا في السلطة القائمة، فعندما يكون التنظيم السياسي ممثلا حقيقيا للقوى المتطلعة نحو التنمية، مع توفر قيادات سياسية قادرة على قيادة الجماهير في مرحلة التنمية الاقتصادية فإنه يلعب دورا في تعبئة الجماهير لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق خلق الوعي الإنمائي[48].

ب- التغيير في المجال الثقافي: إن بعض الأنماط الثقافية السائدة تعرقل جهود التنمية مما يستدعي تغييرها وتكييف الإطار الاجتماعي بما يتناسب مع حركة النمو الاقتصادي مع الحفاظ على بعض القيم الموروثة مثل النزعة القومية لما لها من تأثير في توطين النفوس على قبول التغييرات اللازمة للتنمية واستثمار الجهود الجماعية للمشاركة في مهامها[49]. ان التعديل في منظومة القيم ضروري بسبب الاختلافات القائمة بين الاتجاهات الاجتماعية والسياسية المصاحبة للنمو الاقتصادي. ونذكر في هذا السياق التجربة اليابانية التي حققت التنمية بنقل التقدم والتصنيع وتوطينهما مع الحفاظ على منظومة القيم الأساسية في المجتمع الياباني.

ج- التغيير في نظام التعليم: إن ارتباط احتياجات التنمية الاقتصادية بمخرجات التعليم يتطلب إحداث تغييرات في نظام التعليم القائم من خلال توسيع قاعدة التعليم لتشمل جميع السكان للقضاء على الجهل ونشر الوعي لإدراك أهمية المشاركة في التنمية الاقتصادية، فضلا عن تغيير مناهج التعليم السائدة لتوفير المهارات الفنية التي تؤهل الأفراد للمساهمة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة[50]. وتتطلب التنمية الاقتصادية ثورة ثقافية لملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو السريع وخلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد. علما أن تطبيق العلم والتكنولوجيا عملية اجتماعية تتطلب خلق إنسان قادر على فهم التكنولوجيا واستيعابها وتكييف نفسه وظروفه معها.

د- التغيير في التنظيمات والمؤسسات: إن خلق الإطار العام الملائم للتنمية الاقتصادية يتطلب تطوير البنى الاجتماعية القائمة وخلق بنى جديدة تفرضها متطلبات التنمية كالمصارف وشركات التأمين وغيرها، وعلى الدولة القيام بدور فعال من خلال التخطيط والتوجيه لضمان استخدام أمثل للموارد يحقق أهداف التنمية المنشودة[51]. وتلعب سياسات الدولة دورا جوهريا في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي المطلوب بإزالة العقبات التشريعية التي تواجه التنمية أو في تحقيق الشعور العام بالاستقرار مثل قوانين العمل والأجور وغيرها[52]. وأخيرا فأن الإطار العام للتنمية الاقتصادية تستكمل جوانبه بإقامة الهياكل الأساسية مثل الطرق والخدمات المالية والتسويقية والتخزينية، وهذه تقع على عاتق الدولة لجسامتها، كما أنها تتطلب جهود كبيرة، توجهها أهداف عامة، وبخلاف الدول المتقدمة فان الدول النامية تعاني من نقص في البنى التحتية يستوجب توجيه بعض الموارد الاستثمارية لبناء طرق وجسور وغيرها من مستلزمات التنمية الاقتصادية وهذا ما يعجز عنه القطاع الخاص[53].

ثالثا: مؤشرات التنمية الاقتصادية: إن المتغير المستخدم لمقارنة المستوى الاقتصادي للدول هو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة وكثيرا ما يكون مضللا حيث تضم قائمة الدول المرتفعة الدخل، دولا متقدمة اقتصاديا، وأخرى نامية، لذلك أضيفت متغيرات أخرى كنسبة الأمية بين الكبار، والعمر المتوقع عند الولادة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي

[1]- عمرو محي الدين : مصدر سبق ذكره، ص217.
[49] - زكي شافعي ، مصدر سبق ذكره ، ص 51.
[50]- يوليوس نير يري وآخرون : مصدر سبق ذكره ، ص27.
[51]- المصدر نفسه، ص ص 166–170.
[52]- د. عمرو محي الدين : مصدر سبق ذكره، ص225 .
[53]- د. يحيى النجار ود. آمال شلاش : مصدر سبق ذكره ، ص 344.

الإجمالي الحقيقي عند حساب دليل التنمية البشرية[54]. ولكن يعيب دليل التنمية البشرية أنه يمزج ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. كما ان متغير نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا يعكس مستوى النمو الاقتصادي، ولا مستوى التوازن بين الصادرات والواردات، أو مستوى التوازن في توزيع الدخل، وهي كلها عوامل مهمة في تحديد مدى تقدم المستوى الاقتصادي للدولة[55]. وعموما فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي هو المتغير الوحيد المتوفر كقيم فعلية. وقد تم اختيار مجموعة متغيرات اقتصادية تعكس مستوى التنمية الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، **هي :**

1- نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.
2- معدل استهلاك وإنتاج الطاقة .
3- نسبة الاستثمار والادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي .
4- عدد السكان مقابل كل طبيب .
1. 5 – عدد الأشخاص الذين يخدمهم مدرس واحد .
2. 6 – السعرات الحرارية المستهلكة كنسبة مئوية من المتطلب .
3. 7 – نسبة المتعلمين إلى إجمالي السكان .
4. 8- نسبة الاستيعاب في المراحل التعليمية المختلفة.
5. 9 – نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة .
6. 10 – العمر المتوقع عند الولادة .
7. 11- معدلات وفيات الأطفال[56].

المبحث الثالث:

العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية

إن تأمل الأدبيات العلمية المهتمة بالعلاقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي يكشف لنا وجود انقسام بشأن التصورات الخاصة بالعلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية مما أدى إلى ظهور تيارين فكريين **هما:**

أ- التيار الأول: تيار التحديث في الفكر الغربي، الذي يرى أنه ليست هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وإذا كانت هناك علاقة فهي في اتجاه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الديمقراطية، فالتنمية الاقتصادية يمكن أن تتم في ظل نظام سياسي ديمقراطي أو استبدادي تسلطي، وعندما يحقق النظام السياسي نموا اقتصاديا يتميز بقواه الذاتية، فأنه بذلك يكون قد وضع الأساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نطاق المشاركة السياسية إلى فئات اجتماعية أوسع[57]. مما يتطلب شيئا من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرار عملية التنمية. وهناك علاقة تبادلية غالبا تكون في اتجاه التأثير على النظام السياسي، ويؤكد منظرو هذا التيار أن خبرة الدول المتقدمة صناعيا وحتى بعض الدول النامية تدل على ذلك. فالتنمية تتطلب

[54]- ليلى زيني : مصدر سبق ذكره ، ص 6.
[55]- تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 1995 .
[56]- أ. خالد زكريا أبو الدهب : كوريا الجنوبية وتايوان ، في د. محمد السيد سليم و د. نيفين عبد المنعم (محرران) العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، 1998 ص 182.
[57]- د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم : مصدر سبق ذكره ، ص8.

CC BY

دورا قويا للدولة مما لا يسمح بتعدد مراكز صنع القرار بل إن دمقرطة النظام ربما تعطل عملية التنمية[58]. بينما يرى آخرون أن الارتباط بين التغير التكنولوجي– الاقتصادي، والتغير الاجتماعي– السياسي يدل على أن التصنيع والتمدن والحراك الجغرافي، يوسع الآفاق، مما يساعد على إحداث تغير سياسي[59]. وقد دلت التجربة الديمقراطية في العالم الغربي على وجود متطلبات مسبقة (Prerequisites) اقتصادية واجتماعية، تهيئ المناخ لظهور الديمقراطية كوجود بنى معينة ودرجة محددة من التطور والنمو الاجتماعي والاقتصادي[60].

ب– التيار الثاني: انطلق أصحاب هذا التيار من تصور وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية وأن هذه العلاقة في اتجاه تأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي. فمن الصعب أن تنجز عملية التنمية القائمة على القطاع الخاص واقتصاد السوق أهدافها دون أن تكون الديمقراطية ركنا أساسيا من أركان النظام الاجتماعي. ويرتكز هذا التيار على خبرة التنمية في إطار النظم السياسية التسلطية في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية التي أثبتت فشلها بسبب ضعف الأداء الاقتصادي فضلا عن الاطار التسلطي للنظام السياسي. وتتبع أهمية الإطار الديمقراطي للتنمية من أنه يهيئ المناخ للنشاط الاستثماري، ويشجع روح الابتكار، ويخلق من الشفافية ما يمكن معه من إجراء تخصيص أكثر فعالية للموارد[61]. إن التصور السائد في الفكر الغربي يقوم على أساس اعتبار المتغير الاقتصادي هو الأهم – المستقل، والمتغير السياسي المتغير الأقل أهمية – التابع في عملية التنمية، أي أن نقطة البدء في التنمية هي التنمية الاقتصادية، وبعد إنجاز عملية التنمية أو قطع خطوات على طريقها ستتحقق بالضرورة الديمقراطية وغيرها من عناصر التنمية السياسية[62]. وقد عبرت الدراسات الغربية المتخصصة عن هذا التصور من خلال أربعة اتجاهات رئيسية تتمثل في :

أ– مدرسة المؤشرات . ب– نظريات مراحل النمو. ج– اتجاه النمط المثالي . د– الاتجاه الانتشاري.

والسمة الرئيسية لهذه الاتجاهات هي النظرة المادية، فمدرسة المؤشرات تقيم علاقة طردية حتمية بين التقدم الاقتصادي كمتغير مستقل، والتقدم السياسي كمتغير تابع، ونظريات مراحل النمو تقدم تفسيرا ماديا للتطور التاريخي وتجعل من المتغير الاقتصادي متغيرا أصيلا تتشكل بخصائصه المتغيرات الأخرى، بينما اتجاه النمط المثالي يرى أن حل مشكلة التخلف يكمن في تحول الدول المتخلفة من نمطها التقليدي إلى النمط الحديث للاقتصاد والسياسة في الدول الصناعية الغربية، ويرى الاتجاه الانتشاري ضرورة تحقيق التنمية عن طريق تشجيع انتقال وانتشار رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمؤسسات والقيم الحديثة من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة ومن القطاع الحديث إلى القطاع التقليدي في الدول المتخلفة[63]. إن هذه الاتجاهات الفكرية منحت الأولوية للمتغير الاقتصادي مما ترتب عليه انتشار الفهم الشائع للتنمية باعتبارها مرادفا للتنمية الاقتصادية كما أن هذه الاتجاهات تتحيز للنموذج الإنمائي الغربي، وتختزل التنمية السياسية في جانب واحد هو الديمقراطية رغم وجود جوانب أخرى مثل الاستقرار والتكامل السياسي، وأحيانا يبدو هذا التحيز صحيح في ضوء دلالات الخبرات الإنمائية – الاقتصادية والسياسية – للديمقراطية الغربية. ويعد التصور المادي من أكثر التصورات المطروحة في أدبيات التنمية الغربية انتشارا ورغم الانتقادات الموجهة إليه إلا أنه عاد للظهور بقوة بعد انهيار النظم الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ودول وسط وشرق أوروبا[64]. وهناك من يرى أن

[2]- Jorgen Rasmussen : The process of politics : A Comparative Approach , N. Y. Atherton press , pp. 50-74,

[3]- R. Dahl and D. Neubauer: Reading in Modern Political Analysis, prentice-Hall, Englewood,1966 p. 191.

[60]- د. علي خليفة الكواري وآخرون : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ،ص98.

[61]- سعيد النجار : الديمقراطية ومستقبل التنمية في مصر ، دار النداء الجديد ، القاهرة ، 1994 ،ص 46.

[62]- د. جلال عبد الله معوض : علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،1985،ص 42.

[63]- محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم : مصدر سبق ذكره ، ص 6 .

[64] - Berch Berberoglu: The political Economy of Development - Development Theory and the prospects for change in the third world , Albany . N. Y state University of New York press pp. 25-45.

CC BY

الديمقراطية تمثل الشرط الأساسي الذي تبنى عليه التنمية الاقتصادية، وأن العلاقة بين التنمية والديمقراطية علاقة تفاعلية أساسها التأثير المتبادل[65]. وسيقتصر بحثنا على نموذج واحد للدراسات المعبرة عن هذا التصور الأخير .

أولا : مدرسة المؤشرات وإخضاع المتغير السياسي للمتغير الاقتصادي: تتفق دراسات مدرسة المؤشرات على وجود علاقة طردية بين التقدم الاقتصادي والتقدم السياسي، أي الديمقراطية والمشاركة السياسية أو الاستقرار أو الاندماج السياسي, بحيث يصبح التقدم السياسي متغيرا تابعا نتيجة علاقته بالتقدم الاقتصادي.**1** – العلاقة بين مؤشرات التقدم الاقتصادي والديمقراطية:

أ– العلاقة بين التقدم الاقتصادي والديمقراطية: يربط العديد من الباحثين الغربيين بين مؤشرات التقدم الاقتصادي كمستوى الدخل والتصنيع, والتحضر والتعليم وبين التطور الديمقراطي بعلاقة مبنية على تأكيد تبعية التطور الديمقراطي للتقدم الاقتصادي. ويصنفون الدول طبقا لمدى اقترابها أو ابتعادها عن الديمقراطية إلى ديمقراطيات مستقرة أو غير مستقرة، إذ إن الدول المتقدمة اقتصاديا هي الدول الديمقراطية المستقرة بينما الدول المتخلفة اقتصاديا فيها نظم ديكتاتورية, أي أن التخلف الاقتصادي هو سبب عدم اقتراب الدول النامية من الديمقراطية[66]. فالتقدم الاقتصادي يعد عنصرا أساسيا لبناء المؤسسات الديمقراطية لتحقيق المشاركة الديمقراطية. وكلما تطور الوضع الاقتصادي للفرد كلما زاد اكتسابه للمهارات والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة. وقد عبر البعض عن تصور للعلاقة بين التقدم الاقتصادي– الاجتماعي وبين الديمقراطية من خلال استخدام أربعة مؤشرات لتغطية جوانب التنمية السياسية, هي: العمرانية – التحضر, والتعليم، والتطور الاتصالي والمشاركة الإعلامية، والمشاركة السياسية. مما يعني وجود ارتباط بين هذه المتغيرات وأن المجتمع الحديث المتطور سياسيا تتوافر فيه هذه المتغيرات المترابطة، بينما يعاني المجتمع التقليدي من ضعف واضح في وجود تلك المتغيرات[67].

ب: العلاقة بين التصنيع والديمقراطية : ربطت بعض الاتجاهات الفكرية الغربية بين التصنيع والديمقراطية بالتأكيد على أن الثورة الصناعية واكبتها تغيرات اجتماعية واقتصادية كظهور الطبقات البرجوازية والعمالية وزيادة نسبة الحضر وتنامي الثروات وانتشار التعليم، ونتيجة لعجز المؤسسات القائمة عن التعامل مع هذه التغيرات، ظهرت المؤسسات الديمقراطية كونها أكثر قدرة على التعامل مع تلك التغيرات[68]. وبهذا المعنى تصبح الديمقراطية (رفاهية) لا يمكن تحملها من جانب الدول المتخلفة، وتصبح هي التعبير السياسي عن المجتمعات الصناعية الغربية[69]. وفي إطار تحليل التنمية في الدول الغربية المتقدمة يذكر البعض أن قيام الثورة الصناعية في أوروبا ترتب عليه نمو ثروات البرجوازية وتزايد قوتها الاقتصادية بشكل مستقل عن الإقطاعية التي أطاحت بها الثورة الفرنسية، فظهرت الليبرالية السياسية كى تعبر سياسيا ونظاميا وعقائديا عن الأوضاع الجديدة[70]. إن المتغير الحقيقي للتطور الديمقراطي الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نحو سياسات الرفاه يرتبط بالتطور الاقتصادي إذ أن زيادة الناتج القومي الإجمالي في هذه الدول توفر الموارد المالية اللازمة للإنفاق على أغراض الرفاه. كما أن التقدم الاقتصادي والصناعي يقترن بنمو أعداد النقابات العمالية التي تضغط على الحكومات لتزيد إنفاقها على هذه الأغراض، بل إن اتحادات رجال الأعمال والشركات تشجع هذه السياسات في مجالات التأمين وإعانات البطالة للحفاظ على رصيد من العاملين يستخدم لتلبية احتياجات

---

[65]- د. جلال عبد الله معوض : علاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي ، جامعة القاهرة ، القاهرة، 1982، ص57.

[1]- د. جلال عبد الله معوض : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في الأدبيات النظرية , مركز دراسات الآسيوية في جامعة القاهرة، القاهرة, 1997 , ص8.

[67]- المصدر نفسه، ص 9.

[3]- Sandor Halebsky : mass society and political conflict: Toward A Reconstruction of Theory, Cambridge University press , Cambridge, 1976, p. 48-50

[4]- د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم : مصدر سبق ذكره ، ص 11.

[70] - Irving Louis Horowitz : Equality, Income and Policy: comparative studies in the worlds of Development, praeger publishers, Inc., New York, 1977 pp. 116 - 117.

التوسع الصناعي من العمالة فضلا عن حماية شرعية النظام الرأسمالي بتهدئة واحتواء الاتجاهات الراديكالية العمالية، أي التوصل إلى ترجمة ديمقراطية سلمية للصراع الطبقي ليحل محله التوفيق والتعايش بين الطبقات[71]. وقد حاول (مايكل راش) في مؤلفه (السياسة والمجتمع /1992) دراسة التحديث والتنمية كتعبير عن التصنيع، وقد درس النموذج التنموي للاتحاد السوفيتي ورصد تطور أدائه الاقتصادي من الاعتماد على الزراعة قبيل الثورة الشيوعية إلى دفع الصناعة في عهدي لينين وستالين بنحو فاق معدلات النمو في الغرب لكن عدم الاهتمام بالتكلفة الاجتماعية للسياسات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا أدى إلى انهيار الشيوعية فيها[72]. ويؤكد (صمويل هنتنجتون وجوان نيلسون) في مؤلفهما (اختيار غير سهل: المشاركة السياسية في الدول النامية /1979) على وجود علاقة سببية بين التحديث والإنماء الاقتصادي بمظاهره المتنوعة (التصنيع– النمو الاقتصادي السريع – المكننة الزراعية – ارتفاع مستوى دخل الفرد– التحضر– التعليم– التطور الإعلامي– تنوع الهياكل الوظيفية) وبين المشاركة السياسية بصورها العديدة (التصويت في الانتخابات– العضوية في الأحزاب – الضغط على صناع القرار– التفاعل مع الأحداث العامة)[73]. فالتنمية الاقتصادية توفر ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع مستوى التعليم والدخل والحراك الوظيفي من ناحية وتؤدي إلى تطور التنظيمات الجماعية كالنقابات العمالية وغيرها من ناحية ثانية، وتدفع إلى تزايد وظائف الحكومة حتى في الاقتصادات الليبرالية على نحو يزداد معه شعور المواطنين بأهمية السعي نحو التأثير في عملية صنع القرارات الحكومية التي تمس حياتهم من ناحية ثالثة. وأفضل تعبير عن هذه العلاقة يمثله النموذج الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية على عكس النماذج الموجودة في الدول النامية وهي النموذج الأوتوقراطي والنموذج التكنوقراطي والنموذج الشعبي[74]. وخلاصة القول هو أن الدراسات المطروحة تتفق في التأكيد على العلاقة الطردية – واحيانا السببية – بين التقدم الاقتصادي والديمقراطية وتنظر إلى التقدم السياسي باعتباره متغيرا تابعا للتقدم الاقتصادي. ومع ذلك فإننا نؤشر عدة ملاحظات على تصورات مدرسة المؤشرات بصدد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، **وكما يأتي:**

1- عدم دقة المؤشرات المستخدمة لأن البعض منها لم يعد يعبر بدقة عن التقدم الاقتصادي في الدول الغربية نتيجة لما تشهده من تطور تكنولوجي متواصل وهو ما ينطبق بصورة خاصة على المؤشر المتعلق بالتصنيع .

2- إهمال المحتوى والإطار المجتمعي للمؤشرات المستخدمة للتعبير عن التقدم الصناعي، فالتحضر في المجتمع المتقدم يختلف عنه في المجتمع المتخلف، لأن المسألة ليست مجرد حصر المدن التي يزيد عدد سكانها عن نصف مليون بل تحديد طبيعتها ومدى تعبير سكانها عن أسلوب حضري في الحياة. كما أن ترابط المؤشرات المعبرة عن التقدم الصناعي في المجتمعات الغربية لا يحتم ترابطها في المجتمعات المتخلفة فالتحضر الذي يحدث في المجتمعات المتخلفة بمعدلات كبيرة لا يرافقه تطور تصنيعي واقتصادي بنفس المعدلات.

3- لقد تم استنباط هذه المؤشرات من خلال ملاحظة خبرات المجتمعات الغربية المتقدمة التي تختلف عن كثير من المجالات والخبرات الراهنة، والمشكلات القائمة في المجتمعات المتخلفة .

4- عدم التمييز بين المفهوم السياسي للممارسة الديمقراطية وبين مستلزماتها المادية. فالديمقراطية كممارسة تنمو وتتطور مع التقدم الاقتصادي والثراء المادي ولكن ليس دائما، فقد توجد الديمقراطية دون ذلك التقدم والثراء وقد يؤدي الأخيران إلى ضعف الديمقراطية. كما أن التوجه نحو حكم التكنوقراط في الغرب يثير التساؤلات عن مستقبل

[1]- د. جلال عبد الله معوض : العلاقة بين التنمية والديمقراطية في الأدبيات النظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص - 12.
[2]- مايكل راش : مصدر سبق ذكره ، ص ص 230- 231.
[3]- صمويل هنتنجتون وجوان نيلسون : اختيار غير سهل : المشاركة السياسية في الدول النامية ، ترجمة عبد الوهاب عرب ، مركز ابن خلدون ، القاهرة - 1980 ، ص43-44.
[74]- د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم : مصدر سبق ذكره ، ص-14.

الديمقراطية ومبدأ الرقابة الشعبية على صانعي القرارات، فكيف تتحقق الرقابة في ظل تقدم اقتصادي وتكنولوجي تنتقل فيه عملية صنع القرارات إلى العناصر التكنوقراطية؟ كما أن العلاقة التي يفرضها أنصار مدرسة المؤشرات بين التنمية الاقتصادية كمتغير مستقل والديمقراطية كمتغير تابع لا تتفق والواقع الذي عرفته دول متقدمة اقتصاديا لكنها عاشت في ظل نظم غير ديمقراطية مثل المانيا النازية وإيطاليا الفاشية والاتحاد السوفيتي وغيرها، وهذا التصور لا تدعمه أيضا خبرات بعض الدول النامية في الواقع المعاصر، فدولة مثل الهند فقيرة ماديا لكنها تتمتع بممارسة وتقاليد ديمقراطية سياسيا، على عكس دول أخرى نامية ثرية ماليا – كدول الخليج العربي – تعيش في ظل نظم لا يمكن وصفها بالديمقراطية.

ثانيا: نظريات مراحل النمو والعلاقة بين المتغير الاقتصادي والتطور السياسي: تقوم هذه النظريات على أساس التفسير الاقتصادي للتطور أي أن المتغير الاقتصادي عامل حاسم في الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو، وتتفق هذه النظريات فيما بينها من حيث الاعتماد على مفهوم (التحديث) من ناحية وافتراض أن التغير هو عملية تطور أحادي تتضمن الانتقال من مجتمعات تقليدية زراعية إلى مجتمعات حديثة صناعية.

1- نظرية (روستو) مراحل النمو والمحدد الاقتصادي للتطور: صاغ (والت روستو) نظريته المعروفة بـ (مراحل النمو) في مؤلفين الأول (مراحل النمو الاقتصادية: بيان غير شيوعي/1960) والذي ادعى فيه أنه يقدم تفسير تاريخي جديد للتطور يختلف عن التفسير الماركسي ويصلح للإلمام بالتطورات التي مرت بها كافة الدول سابقا وما تعاني منه حاليا وما يجب أن تسعى إليه مستقبلا، وحدد المرحلة النهائية للتطور بالرأسمالية المتطورة (مجتمع الاستهلاك الجماهيري) واعتبره نموذجا متاحا لأي مجتمع على خلاف (المجتمع الشيوعي اللاطبقي)[75]. ورغم ذلك فإننا نلاحظ أن روستو يلتقي مع ماركس في تحديد مراحل حتمية للتطور تمر بها كافة المجتمعات وهي مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة التهيؤ للانطلاق ومرحلة الانطلاق ومرحلة الاتجاه نحو النضج وأخيرا مرحلة عصر الاستهلاك الجماهيري الواسع . كذلك يلتقي معه في تأكيد سيطرة المتغير الاقتصادي على التطور الإنساني. أما في مؤلفه الآخر (السياسة ومراحل النمو/1971) فيشير إلى أن المجتمعات المتخلفة لا تزال أسيرة المرحلة الأولى (التقليدية) ولم تتوفر لها – باستثناءات محدودة – الظروف اللازمة للانطلاق، على عكس الدول الغربية وخاصة الأنجلو-سكسونية التي اجتازت مراحل متطورة على طريق النمو الاقتصادي وأصبحت تعبر بوضوح عن التنمية – التحديث السياسي- ونجحت في تطوير أشكال حديثة من نظم الحكم والمؤسسات السياسية والنظم الاجتماعية القادرة على مقابلة الحاجة لاستيعاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة، بعد أن كانت متخلفة – تقليدية- في الماضي ولكن توافرت لها الظروف الملائمة للانطلاق[76]. أما المجتمعات المتخلفة في الوقت الحاضر فيمكنها ان تصبح متقدمة مستقبلا بشرط أن تسلك الطريق (الرأسمالي) الذي سلكته المجتمعات الغربية المتقدمة كي تتوفر لها ظروف الانطلاق. وهذا يعني أن المجتمعات الغربية المتقدمة في الواقع المعاصر تقدم للمجتمعات المتخلفة الصورة التي ستكون عليها الأخيرة في المستقبل إذا ما سارت في نفس الطريق الذي سلكته المجتمعات الغربية المتقدمة[77]. رغم ما تحظى به نظرية روستو من انتشار واسع، إلا أنها تعرضت للنقد في اكثر من ناحية حيث حدد النقاد مجالين أساسيين لقصور هذه النظرية **وهما:**

[75] - Walt w. Rostow : stages of Economic Growth : Anon communist Manifesto, Cambridge University Press, Cambridge, 1960, P. 145.
[76] - Walt w. Rostow : Politics and the stages of Growth, Cambridge University press, Cambridge, 1971. pp. 2-5 .
[77] - Walt w. Rostow : Politics and the stages of Growth , OP,CIT, PP. 2-5.

أ- إن النظرية تأخذ بمفهوم (أحادي التطور) أي اعتبار النمط التنموي الرأسمالي الغربي نقطة مرجعية لبناء نموذج عالمي للتنمية على المجتمعات المتخلفة تبنيه لتحقيق التنمية[78]. إن النظرية بتبنيها هذا المفهوم تعكس تحيزا واضحا للخبرات الإنمائية الغربية وخاصة الأمريكية وتتجاهل التراث الحضاري لبعض الدول النامية[79].

ب- إن ادعاء (روستو) تقديم تفسير تاريخي للتطور الإنساني لا يستقيم مع (عدم تاريخية) نظريته. لا سيما وان مقولات نظريته لا تنطبق على كثير من المجتمعات النامية بشأن (المرحلة التقليدية) حيث شهدت حضارات عريقة ومتقدمة كالحضارات الفرعونية والصينية والعربية الإسلامية التي سبقت مرحلة الانطلاق في المجتمعات الغربية بعدة قرون، كما تتجاهل النظرية العوامل التاريخية التي ساعدت في تحقيق هذا الانطلاق في الغرب وفي تخلف آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مثل الاستكشافات الجغرافية ونهب الثروات في مرحلة الاستعمار[80].

2- نظرية (اورجانسكي) مراحل النمو والمحدد الاقتصادي للتطور: قدم اورجانسكي مؤلفه (مراحل التنمية السياسية) عام 1964 وضمنه نظريته بشأن مراحل النمو. وقد عرف التنمية السياسية باعتبارها (عملية مرتبطة بالتنمية القومية، وتستهدف زيادة الكفاءة السياسية في تعبئة الموارد البشرية والمادية للمجتمع من اجل تحقيق أهدافه القومية، وتتطلب التوحيد القومي والتحديث الاقتصادي والصناعي من أجل الوصول بالمجتمع إلى مرحلة الرفاهية بل ومرحلة الوفرة في المستقبل)[81]. وقد حدد أربع مراحل للتطور هي مرحلة التوحيد الأولي، مرحلة التصنيع، مرحلة الرفاهية القومية وأخيرا مرحلة الوفرة. وقد ركز على دور الحكومة في تحقيق التنمية[82]. ورغم عدم وضوحه بشأن مدى حتمية التطور عبر هذه المراحل، فقد التقى في أكثر من ناحية مع روستو مما عرض نظريته لنفس الانتقادات التي تعرضت لها نظرية روستو، وتتمثل أهم نواحي الالتقاء أو الاتفاق في **ما يلي :**

أ- النظرة المادية، أي اعتبار المتغير الاقتصادي المحدد الرئيسي والحاسم للتطور .

ب- النظرة الأحادية الحتمية للتطور عبر مراحل محددة متتالية يجب أن يمر بها تطور كافة المجتمعات، وإن كان (روستو) أكثر تأكيدا لهذه الحتمية مقارنة بـ (اورجانسكي).

ج - مرجعية النمط التنموي - التحديثي الغربي لدى الكاتبين، فعلى غرار ما تصوره روستو ذهب اورجانسكي إلى القول أن مشاهدة الدول الجديدة وهي تواجه مشكلاتها في الواقع المعاصر تعيد إلى الأذهان ذكريات الماضي بالنسبة للدول المتقدمة عندما كانت في المراحل ذاتها التي توجد فيها الآن الدول الجديدة[83]. وهذا التصور، يعكس تحيزا للخبرات الإنمائية الغربية رغم محاولته توسيع نطاق هذه الخبرات لتشمل النظم البورجوازية الديمقراطية الغربية، والستالينية الشيوعية، والفاشية الإيطالية باعتبارها نماذج مثالية للتطور يمكن للدول النامية عند اجتيازها مرحلة (التوحيد الأولي) الأخذ بها كون الدول المتقدمة حققت التصنيع في ظلها.

3-(هولت) و(تيرنر) مراحل النمو من منظور مختلف: قدم (روبرت هولت) و(تيرنر) تحليلا متميزا للعلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية من خلال مؤلفهما (الأساس السياسي للتنمية الاقتصادية/1966) وينطلق هذا التحليل من أساس وجود علاقة تفاعلية بين المتغيرين السياسي والاقتصادي وليس تبعية الأول للثاني، فبعض ملامح التنمية السياسية قد تتطور نتيجة

[78]- د. جلال معوض : المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي ، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم ، العدد 25، جامعة الكويت ، الكويت ،1987، ص74.

[79]- نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، مير ندن ، فيرجينيا، 1992 ص 181.

[80]- المصدر نفسه، ص ص 181-182.

[81] - A, F.K. Organski : The stages of political Development, Alfred A. Knopf, Inc. New York, 1965, p. 7.

[82]- Ibid., pp. 7-15.

[83]- د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم : مصدر سبق ذكره، ص 21.

CC BY

للمشكلات السياسية الناشئة عن النمو الاقتصادي السريع، ولكن التنمية الاقتصادية تتطلب أشكالا سياسية معينة بمعنى وظائف معينة للأبنية الحكومية[84]. وقد ركز الباحثان على الأساس السياسي للتنمية الاقتصادية، أي وظائف الحكومة وإجراءاتها لتحقيق النمو الاقتصادي في كافة مراحل التنمية والتي تشمل خمس مراحل هي مرحلة الاقتصاد التقليدي، الانطلاق، السعي نحو الحداثة، الحداثة وأخيرا مرحلة ما بعد الحداثة[85]. وقد تميزت دراسة هولت وتيرنر باقتصارها في كل مرحلة من مراحل التنمية على السمات الاقتصادية فقط. باعتبار أن السمات غير الاقتصادية للمجتمع في كل مرحلة لا ترتبط بهذه المرحلة، أي أنها ليست تابعة للتنمية الاقتصادية. كذلك لم تأخذ الدراسة بمفهوم (الشروط المسبقة) لمرحلة الانطلاق عند روستو وإنما أخذت بمفهوم (المتطلبات) مع التشديد على أن متطلبات مرحلة الانطلاق أو أي مرحلة لاحقة قد لا يتوافر بعضها إلا في بداية المرحلة التالية. فضلا عن ذلك رفضت الدراسة مبدأ الحتمية لدى روستو من خلال التأكيد على أن مراحل التنمية ليست خطوات في تطور حتمي، حيث يحتمل حدوث ارتداد أو حركة مغايرة. وعلى سبيل المثال فأن مجتمعا حديثا يتعرض لتدمير واسع النطاق بسبب حرب قد يحمل خصائص مرحلة (التحول نحو الحداثة) خلال فترة إعادة البناء[86]. وفي تحليلهما للأساس السياسي للتنمية انطلق الباحثان من منظور مجتمعي، فوظائف الحكومة تعني أنشطة الأبنية الحكومية المرتبطة بإشباع المتطلبات الوظيفية للنظام الاجتماعي والمتعلقة بوظائف التكيف وتحقيق الهدف وإدارة التوترات والتكامل. وترتبط وظيفة التكيف بالإنتاج وتخصيص وإدارة الموارد. أما (تحقيق الهدف) فيشمل تعبئة الموارد المجتمعية لزيادة الإيرادات العامة والمدخرات والقروض وتطوير النظام المالي والمصرفي، وتشمل (إدارة التوترات) عملية نقل القيم الأساسية من جيل إلى آخر ومنع انتهاكها والحيلولة دون اتساع المواقف المنذرة بزيادة هذه الانتهاكات كزيادة البطالة والتضخم في المجتمع الصناعي[87]. وفيما يخص وظيفة التكامل تطلب الحفاظ على التوافق والتناسق بين أبنية المجتمع وأدواره، وبين القيم الأساسية المجتمع، ولذا تشمل الوظائف الحكومية في هذا الصدد عملية الضبط الاجتماعي وعملية الإرغام – دون أن يتضمن ذلك العنف الرسمي بالضرورة – وعملية الاتصال لتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق التكامل بين الأبنية والأدوار وشاغليها ويتطلب التطور الاقتصادي إسهام الحكومة في إشباع بعض هذه المتطلبات الوظيفية دون التدخل في متطلبات أخرى. ويختلف تحديد نطاق ما يجب وما لا يجب أن تقوم به الحكومة من مرحلة إلى أخرى من مراحل النمو الاقتصادي[88]. أما إجراءات الحكم فتعني كيفية أداء هذه الوظائف الحكومية، مما يثير عدة مسائل ترتبط بأبنية عملية صنع السياسة وعملية تنفيذها، كوجود نظام واضح لترتيب الأدوار، وخطوط السلطة لتقليل احتمالات تعارض السياسات، ووجود تدرج – هيراركية– يسمح بفاعلية عمليات التنفيذ، وأساليب ضمان الالتزام وخصوصا في عملية التغذية المعادة لتمكين بناء صنع السياسة من معرفة آثار سياساته وقراراته وتعديل سلوكه اللاحق[89]. إن نظرية هولت وتيرنر تتمتع بمزايا نسبية مقارنة بنظريتي روستو واورجانسكي لاسيما في تجنبها النظرة المادية والحتمية للتطور، إلا أنها كسابقاتها من حيث اعتبارها وليدة الخبرات الإنمائية الغربية مما يعني عدم تاريخيها. كما نستنتج أن الدراسات الإنمائية الغربية ذات النزعة المادية – عدا دراسة هولت وتيرنر في بعض عناصرها – تدور حول المحاور الرئيسة التالية:

أ– إن التنمية تعني السعي نحو التقدم الاقتصادي واليسر المادي، ولا يمكن أن تتحقق إلا من منطلقات اقتصادية ووفق نفس الأسلوب الذي تمت فيه في الدول الغربية والدول الصناعية المتقدمة.

---

[84] - Robert T. Holt and John E. Turner: The political Basis of Economic Development : An Exploration in comparative political Analysis , Van Nostrand company, Inc. New York, 1966, pp. 39-40.

[85]-Robert T. Holt and John E. Turner p. 49.

2- lbid, pp.50-56.

[87]- د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم : مصدر سبق ذكره، ص23.

[88] - Robert T. Holt and John E. Turner. p. 56 .

[89] - lbid. pp. 57-58 .

CC BY

ب- إن التنمية الاقتصادية لابد ان تؤدي إلى تنمية سياسية سواء بمعنى الديمقراطية والمشاركة، أو الاستقرار، أو الاندماج السياسي، ذلك أن التنمية الاقتصادية تشكل المتغير المستقل في علاقتها بالتنمية السياسية.

جـ- إن التنمية هي محاولة مستمرة من قبل الدول المتخلفة للاقتراب من النموذج الغربي للتطور الاقتصادي والسياسي الذي يعبر خصوصا في تطبيقه الأمريكي عن الكمال والتفوق باعتباره النمط المثالي للتحديث.

ثالثا: الدراسات الإنمائية الغربية والوظيفة الدعائية التبشيرية: لقد سعت الدراسات الإنمائية الغربية ذات التصور المادي، إلى طرح نموذج التطور الغربي وخاصة الأمريكي باعتباره قمة الكمال والمثالية التي يجب على الدول النامية الوصول اليها. ويمكن الإشارة إلى نموذجين لهذه الوظيفة الدعائية التبشيرية: أولهما يرتبط بنظرية (روستو) في مراحل النمو، وثانيهما يتعلق بما يسمى (نظرية نهاية التاريخ) التي طرحها (فوكو ياما).

1- روستو ومثالية النموذج الأمريكي: لقد أورد في مقدمة مؤلفه (السياسة ومراحل النمو) 1971 مقولة تعكس الطبيعة الأيديولوجية والوظيفة الدعائية لنظريته، وذلك بقوله (إن مجد الولايات المتحدة الأمريكية لا يكمن فقط في ثرائها المادي، ولكن أيضا في رسالتها السياسية المتمثلة في التوفيق بين الحرية والنظام، وهي رسالة يجب أن يدركها الشعب الأمريكي وكافة شعوب العالم)[90]. وقد خصص فصلا كاملا في مؤلفه هذا للتجربة الأمريكية، موضحا أن الهدف من ذلك هو تمكين كافة الشعوب من استلهام الدروس من التجربة الأمريكية كتجربة فريدة في تحقيق المثالية السياسية. وهذا دليل على الطابع الدعائي التبشيري لهذه الدراسة .

2- فوكو ياما ونظرية نهاية التاريخ: لقد طرح فوكو ياما نظرية نهاية التاريخ في مؤلفه المعنون (نهاية التاريخ والرجل الأخير) الذي صدر بمناسبة انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظم الشيوعية في دول شرق أوروبا. ومن خلال هذه النظرية يحاول فوكو ياما استبدال الحتمية الماركسية المتمثلة في حتمية التحول نحو الشيوعية بحتمية أخرى تتمثل في حتمية التحول نحو الرأسمالية[91]. وتفترض هذه النظرية وصول التاريخ البشري إلى نهايته بعد نجاح الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة في الانتصار النهائي على الشيوعية, وبذلك تصبح الرأسمالية الليبرالية آخر مراحل التاريخ والتي ستتحول إليها حتما كافة المجتمعات الأخرى حتى لا تظل (أسيرة التاريخ). خصوصا وان التنمية السياسية تعبر عن أشكال للتنظيم السياسي تتوجها الديمقراطية الليبرالية[92]. إننا نعتقد أن هذه النظرية تشكل تبريرا فكريا وعقائديا لمقولات وسياسات القوى الغربية الداعية إلى إنشاء نظام عالمي جديد يجعل النموذج الغربي السياسي والاقتصادي والثقافي قمة مثالية على العالم أن يسعى للوصول إليها. وبهذا المعنى فإن هذه النظرية تنطلق من نفس أسس ومسلمات نظريات التنمية الغربية الساعية إلى تمجيد النموذج الغربي, والتبشير به, وحتمية محاكاته من قبل العالم غير الغربي.

الخـــاتـمـــــــة

أولا: الاستنتاجات: بعد ان انتهينا من دراسة الطروحات والأفكار العلمية التي تناولت طبيعة العلاقة بين التقدم الاقتصادي والتقدم السياسي ولاسيما من خلال التحليل النقدي لنماذج من الدراسات الإنمائية الغربية المعبرة عن التصور المادي، نستنتج ما يأتي:

[90] - W.W.Rostow; politics and the stages of Growth , op. cit., p.6.

[91]- فرانسيس فوكو ياما : نهاية التاريخ وخاتم البشر , ترجمة حسين احمد امين , مؤسسة الأهرام , القاهرة ,1993 , ص ص 294 - 305.

[92]- فرانسيس فوكو ياما: مصدر سبق ذكره، ص 307.

1- أن هذه الدراسات والنظريات عملت على التضخيم والمبالغة في تقدير أهمية الجانب الاقتصادي على حساب الجوانب الأخرى (السياسية والاجتماعية الثقافية) للعملية الإنمائية دون أن يكون هناك مبرر منطقي يتفق مع حقيقة العملية الإنمائية والتي هي في حقيقتها تغيير مجتمعي شامل ومتعدد الأبعاد، وهذه الأبعاد تربطها علاقة تفاعلية تقوم على أساس التأثير المتبادل وليست علاقة سببية أو طردية حتمية لازمة بين التنمية الاقتصادية كمتغير مستقل والتنمية السياسية – بما فيها الديمقراطية – كمتغير تابع.

2- أن صياغة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية وفق هذا التصور نابعة من متابعة الخبرات الإنمائية الغربية، ولكن ثمة صعوبات منهجية وواقعية تواجه بناء نظرية عامة انطلاقا من هذا التصور تصلح لتفسير مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية في الدول النامية ذات الظروف والأوضاع المختلفة عن الظروف والأوضاع التي تحققت في إطارها خبرات التنمية الغربية.

3- يلاحظ على معظم هذه الدراسات تحيزها القيمي – الأيديولوجي للنموذج الغربي في التطور الاقتصادي والسياسي خصوصا في تطبيقه الأمريكي، وتبشيرها بمثالية هذا النموذج وسموه باعتباره النمط المثالي للتحديث ودعوتها الصريحة إلى ضرورة وحتمية محاكاة هذا النموذج من جانب الدول المتخلفة حتى تتخلص من تخلفها تاركة خلف ظهرها قيمها وتراثها وتقاليدها الحضارية لأنها تعرقل الانطلاق الاقتصادي ومن ثم التطور السياسي حسب ما تراه تلك الدراسات.

4- أن الديمقراطية عملية تاريخية تتطور باستمرار وتأخذ صورا وأشكالا متعددة انسجاما مع تاريخ الشعوب وتقاليدها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كذلك نجد أن مفهوم الديمقراطية في تطور دائم، يستمد حركته التطورية من حركة التطور التاريخي التي لا تقف، ففي كل عصر كان هناك مفهوم للديمقراطية، إن لم يكن مخالفا للمفهوم الذي ساد قبله، فهو مغاير له.

5- رغم التعدد والتغير فإن جوهر العملية الديمقراطية هو حكم الشعب لنفسه، وهذه غاية لم تبلغها حتى الدول التي استقرت بها نظم ديمقراطية، ولم توفر بعد المصادر التي تمكن طبقات الشعب كافة من ممارسة حقوقها الرسمية والقانونية في المشاركة السياسية. وما نعيشه من ممارسات ديمقراطية لا يعدو عن كونه حكم الأكثرية، مما يعني أن الديمقراطية الكاملة حلم بعيد المنال.

6- فيما يخص الديمقراطية الليبرالية فهي كتجربة في إطار النموذج الغربي قد أنتجت آليات محددة ترسخت واكتسبت استقلالية على الأساس الفلسفي والاجتماعي لهذا النموذج والمرتبط بالنظرية الليبرالية، العقد الاجتماعي، والملكية الفردية، وقوانين السوق والربح، وبالتالي لم يعد من الضروري النظر إلى الليبرالية السياسية كمجرد انعكاس لليبرالية الاقتصادية التقليدية، خصوصا عندما نأخذ في الاعتبار الاجتهادات الفكرية الليبرالية المختلفة فيما عرف بالليبرالية الجديدة. فقد طرحت هذه الاجتهادات إسهامات مهمة انطلاقا من الاعتقاد بأن الليبرالية التقليدية المغرقة في الفردية قامت على فصل زائف بين الفرد والمجتمع، وفي هذا الإطار سعى جون ستيوارت ميل وتوماس غرين وغيرهم إلى تطوير مفهوم جديد للإنسان تجاوز الفردية الشديدة، والبحث عن فردية اجتماعية متوازنة. وكنتيجة لهذه المساعي أصبحت هناك نظرة للإنسان أساسها التطوير الذاتي كبديل لنموذج الطبيعة الإنسانية القائم على السعي للذة وتجنب الألم، كما أن أحد أهم إسهامات الليبرالية الجديدة هو السعي إلى إعادة بناء الملكية الخاصة كمفهوم وجعلها أكثر ارتباطا بالمصلحة العامة. الأمر الذي يصل إلى القبول بالحد من التنافس عندما يكون ضارا بالضعفاء، ويرتبط بذلك السعي إلى تجاوز مفهوم (دولة الرفاهية) إلى مفهوم (دولة إعادة التوزيع) والتأكيد على دور الدولة في الحد من الفوارق الشاسعة بين الأفراد. لقد كان لليبرالية الجديدة دورا في وضع حد فاصل بين الليبرالية المعاصرة والليبرالية المحافظة

CC BY

التي تعتبر ردة نحو الليبرالية القديمة والتي تمثلها التاتشرية البريطانية والريغانية الأمريكية والتي لا توصف بالمحافظة (conservatism) وليس بالليبرالية، وأخيرا اصبح اسمها المقبول هو اليمين الجديد، ومن هنا اصبح بالإمكان فك الارتباط التاريخي بين الجانب القيمي للنظرية الليبرالية السياسية، وبين الإطار الفلسفي والاجتماعي الذي اقترن بظروف نشأتها التاريخية .

التوصيات:

ان الواقع يشير إلى ان التحول الديمقراطي اصبح ضرورة ملحة وقبله التنمية بكل أشكالها لكن على الدول النامية (المتخلفة اقتصاديا وسياسيا) ان تضع في الحسبان عن الشروع في التنمية الاقتصادية والسياسية ان لا تتخلى عن قيمها الحضارية ولا ضير من الموائمة بين القيم التقليدية غير المعرقلة للنمو وبين القيم الحديثة والثقافات الجديدة التي أنتجها العالم المتقدم، بمعنى انه على الدول النامية السائرة في ركب التنمية وفقا للأسلوب الغربي أن تحافظ على خصوصيتها الحضارية كي لا يصاب المجتمع بآفة الاغتراب .

المصادر

أولا: الكتب العربية:

1. احمد رشيد : إدارة التنمية الدول النامية ، مطبعة مدبولي ، القاهرة – 1985.
2. د. أسامة الغزالي : الأحزاب السياسية في العالم الثالث , عالم المعرفة , الكويت 1987.
3. د. جلال عبد الله معوض : علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،1985.
4. د. جلال عبد الله معوض : علاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي ، جامعة القاهرة ، القاهرة، 1982.
5. د. جلال عبد الله معوض : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في الأدبيات النظرية , مركز دراسات الآسيوية في جامعة القاهرة، القاهرة, 1997
6. أ. خالد زكريا أبو الدهب : كوريا الجنوبية وتايوان ، في د. محمد السيد سليم و د. نيفين عبد المنعم (محرران) في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، 1998.
7. د. خليل حسن : محاضرات في التنمية الاقتصادية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ،1978.
8. فؤاد مرسي : التخلف والتنمية ، دار الوحدة ، بيروت 1982.
9. سعيد النجار : الديمقراطية ومستقبل التنمية في مصر ، دار النداء الجديد ، القاهرة ، 1994.
10. د. صادق الأسود: علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة، بغداد، 1991.
11. طه ياسين رمضان وآخرون : مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ، جامعة بغداد، بغداد 1990.
12. د. على الدين هلال : التنمية السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1979.
13. عبد الرحمن يسري : التنمية الاقتصادية ، الدار الدولية ، القاهرة ، بلا سنة طبع.
14. د. عمرو محي الدين : التنمية والتخلف ، دار النهضة العربية بيروت 1977.
15. د. غازي فيصل : التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الكتب للطباعة ، بغداد ،1993.

16. د. ليلى زيني: دراسة كمية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية في عدد من الدول الآسيوية, مركز الدراسات الآسيوية , جامعة القاهرة , 1997.
17. د. محمد علي محمد : أصول الاجتماع السياسي , ج 3، دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية , 1989.
18. د. محمد السيد سليم ود. نيفين عبد المنعم : (محرران)العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1998.
19. د. محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1998.
20. منصور احمد منصور : قراءات في تنمية الموارد البشرية ، وكالة المطبوعات الكويتية، الكويت ،1979.
21. د. نبيل السمالوطي: بناء القوة والتنمية السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1987.
22. نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، مير ندن ، فيرجينيا، 1992.
23. د. هوشيار معروف: استراتيجية نشر التكنولوجيا في الدول النامية ، مجلة الحكمة ، مطبعة اليرموك ، العدد 10, السية الثانية بغداد –1999.
24. د. يحيى غني النجار ود. آمال شلاش : التنمية الاقتصادية ، دار الكتب للطباعة ، بغداد، 1991.

ثانيا : الكتب المترجمة:

25. برتران بادي : التنمية السياسية, ترجمة جورج سعادة , مركز الإنماء القومي و بيروت , 1990.
26. جورج بالانديه : الأنثروبولوجيا السياسية , مركز الإنماء القومي , بيروت , 1989 .
27. جيرالد ما ير و روبرت بولدوين : التنمية الاقتصادية ، ترجمة يوسف عبد الله الصائغ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1964.
28. صمويل هنتنجتون وجوان نيلسون : اختيار غير سهل : المشاركة السياسية في الدول النامية ، ترجمة عبد الوهاب عرب ، مركز ابن خلدون ، القاهرة – 1980.
29. فرانسيس فوكو ياما : نهاية التاريخ وخاتم البشر , ترجمة حسين احمد امين , مؤسسة الأهرام , القاهرة ,1993.
30. مايكل راش : الساسة والمجتمع، مقدمة في الاجتماع السياسي، ترجمة حسين احمد، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1992.

ثالثا: الدوريات العربية:

31. د. حامد ربيع : الظاهرة الإنمائية والتطور الوحدوي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 3– السنة 1، بيروت ، أيار 1990.
32. د. جلال معوض : المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي ، بحث منشور في المجلة العربية للعلوم ، العدد 25، جامعة الكويت ، الكويت ،1987.
33. د. خلدون حسن النقيب : إطار استراتيجي مقترح للتنمية العربية ، في سلسلة بحوث سياسية ، العدد، 11 ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة، 1988.
34. د. محمد المجذوب : الإنماء والأنظمة السياسية العربية ، مجلة قضايا عربية ، العدد 3 السنة 6 بيروت – 1979.
35. د. منصور الراوي : تنمية الموارد البشرية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية / العدد – 4/ مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربي، البحرين –1985.

36.د. علي خليفة الكواري وآخرون : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آيار 2000.

37.د. غسان سلامة : نحو عقد اجتماعي عربي جديد . مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987.

38.يوليوس نير يري وآخرون: التحدي أمام الجنوب، ترجمة عطا عبدالوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

رابعا: النشرات والتقارير:

39.تقرير التنمية البشرية ، برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، الأمم المتحدة، نيويورك ، 1995.

خامسا: الصحف والمجلات:

40.د، رغيد الصلح : التعددية السياسية والثقافية ، مجلة الدستور ، بيروت ، 21 تشرين أول 1988.

سادسا: المصادر باللغة الإنجليزية:

41. Kindel Berger : Economic Development, Oxford University press, London, 1965 .
42. Samuel P. Huntington: Political Order in Changing Societies, Yale University Press, New Haven, 1968
43. Herbert Hyman : Political socialization , Free press, New York, 1959.
44. Jorgen Rasmussen : The process of politics : A Comparative Approach , N. Y. Atherton press,1969.
45. R. Dahl and D. Neubauer: Reading in Modern Political Analysis, prentice-Hall, Englewood,1966.
46. Berch Berberoglu: The political Economy of Development - Development Theory and the prospects for change in the third world , Albany . N. Y state University of New York press, 1992.
47. Karl w. DEUTSCH : Nationalism and social communication mass, The free press New York 1957 .
48. Sandor Halebsky : mass society and political conflict: Toward A Reconstruction of Theory, Cambridge University press , Cambridge, 1976.
49. Irving Louis Horowitz : Equality, Income and Policy: comparative studies in the worlds of Development, praeger publishers, Inc., New York, 1977.
50. Walt w. Rostow : stages of Economic Growth : Anon communist Manifesto, Cambridge University Press, Cambridge, 1960.
51. Walt w. Rostow : Politics and the stages of Growth, Cambridge University press, Cambridge, 1971 .
52. A, F.K. Organski : The stages of political Development, Alfred A. Knopf, Inc. New York, 1965.
53. Robert T. Holt and John E. Turner: The political Basis of Economic Development : An Exploration in comparative political Analysis , Van Nostrand company, Inc. New York, 1966.